

بيع غابة أميركية لتغطية نفقات المدارس

تستعد ولاية أوريغون الأميركية لبيع غابة إليوت على ساحل المحيط الهادئ بهدف توفير مبالغ للإنفاق على المدارس العامة. وتوقعت سعرا بين 300 و700 مليون دولار، وهو تفاوت كبير يعكس الغموض حول مدى القيود المفروضة على قطع الأشجار في الغابة، التي كانت قد وضعت عام 1930 تحت إشراف إدارة عامة للإنفاق على التعليم من خلال مبيعات الأخشاب. وأكدت إدارة الأراضي في الولاية أن أي مشتر سيكون مطالبا بإبقاء بضعة أجزاء من الغابة مفتوحة أمام الجمهور، وحماية الأشجار القديمة التي تشكل نصف مساحة الغابة.

ويقول مدافعون عن البيئة إن الأرقام تشير إلى أن مبيعات الأخشاب من غابة إليوت جمعت أكثر من 100 مليون دولار للمدارس بين عامي 1997 و2012، لكن قطع الأشجار يهدد حياة طيور تعيش في الغابة ونبات معرضة للانقراض

نظم المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، مؤخرا بالرباط، بتعاون مع المفوضية الأوروبية، ورشة حول الصحة النباتية ومنتجات المبيدات الفلاحية.

وذكر بلاغ للمكتب الوطني أن هذا اللقاء يندرج في إطار برنامج تدريب جيد من أجل غذاء سليم، للاتحاد الأوروبي الذي تديره المديرية العامة لصحة المستهلكين التابعة للمفوضية الأوروبية.

وتناولت الورشة، التي شارك فيها نحو 50 مختصا يمثلون مصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس وتشطها خبراء دوليون، مواضيع مختلفة ذات صلة بحماية النباتات، ولاسيما القوانين الأوروبية في مجال استيراد وتصدير النباتات والمواد النباتية، واستراتيجية مكافحة مدمجة ورصد بقايا المبيدات وتحليلات المختبرات.

تجارة قرون وحيد القرن خارج السيطرة

أظهر تقرير للصندوق الدولي للرفق بالحيوان IFAW أن تجارة قرون وحيد القرن تضاعفت ثلاثين مرة بين العامين 2000 و2013، وأنها باتت "خارج السيطرة".

وقالت مديرة الصندوق في فرنسا والدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية سيلين سيلبر بيانفونو: "عام 2013 بيع أكثر من ألفي قرن، أي ما يوازي ثلاثين مرة ما سجل عام 2000". وأضافت أن هذه التجارة "هي خارج السيطرة حاليا، لأنها تقوم على شبكات منظمة جدا تستطيع أن تتكيف مع كل التغيرات وأن تجد طرقا للتهرب". وإلى جانب الطرق التقليدية في التهريب، يضاف اليوم "سوق الإنترنت الكبير العامل على مدار الأسبوع". ويصل حجم التجارة بالحيوانات المهددة على مستوى العالم الى نحو 19 بليون دولار سنويا، وتمازسها شبكات منظمة.

العرب يستوردون نحو نصف حاجتهم من المواد الغذائية الرئيسية

■ محمد التضاوتي

أكد المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أقد) المنعقد مؤخرا بعمان أن العرب يستوردون نحو نصف حاجتهم من المواد الغذائية الرئيسية، مشيرا مع ذلك إلى إمكانات تعزيز الإنتاج الغذائي العربي بحزمة تدابير، في طليعتها تحسين الإنتاجية وكفاءة الري والتعاون الإقليمي. وأقاد الدكتور عدنان بدران، رئيس مجلس أمناء المنتدى العربي للبيئة والتنمية أن تقرير "أقد" حول الأمن الغذائي العربي، الذي عملت عليه مجموعة خبراء ينتمون إلى مختلف مناطق العالم العربي، هو نتيجة عمل جماعي تعاوني، تم تحقيقه بالاشتراك مع منظمات وهيئات إقليمية ودولية وجامعات ومراكز أبحاث، وساهم فيه أكثر من 250 باحثا واختصاصيا ينتمون إلى 20 بلدا و40 مؤسسة.

وقدم أمين عام المنتدى العربي للبيئة والتنمية نجيب صعب تقريرا عن أعمال المنتدى لسنة 2014، جاء فيه أن "أقد" استقطب مزيدا من الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصندوق الكويتي للتنمية والفاو والإسكوا وإيكاردا والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وملقى المعرفة للنمو الأخضر. وتم تقديم تقرير "أقد" حول الطاقة المستدامة في 12 اجتماعا إقليميا ودوليا رئيسيا، واطلق نقاشات إيجابية وصولا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأدت توصياته إلى اتخاذ إجراءات تتعلق بالسياسات الوطنية في عدة بلدان عربية.

ولقيت مبادرة الاقتصاد العربي الأخضر التي أطلقها "أقد" تأييدا قويا في منتديات إقليمية، خاصة على مستوى مجلس التعاون الخليجي، وساهمت في دفع التحول إلى الاقتصاد الأخضر على المستويات الوطنية والإقليمية وحتى العالمية. وأصدر "أقد" دليل كفاءة المياه كجزء من مبادرة الاقتصاد الأخضر. وتم استمعال دليل "أقد" حول كفاءة الطاقة في مباني المكاتب في أكثر من 18 بلدا عربيا. ووسع

"أقد" برنامج التعليم البيئي في المدارس، الذي يدعمه دليل وموقع إلكتروني، إلى مزيد من المدارس في السعودية ولبنان والأردن والجزائر. وقال صعب: "لقد منعت الاضطرابات الإقليمية تنفيذ بعض أهداف سنة 2014 بالكامل، خصوصا في البلدان حيث أدت الأحداث إلى عرقلة البرامج، ولكن أمكن تجاوز الأهداف الموضوعة في مجالات أخرى".

وأضافت رزان المبارك الأمينة العامة لهيئة البيئة بأبوظبي أن تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية يتطلب التوازن ما بين تأمين واردات الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تغيير طريقة الإنتاج الزراعي مع تحقيق الاستدامة البيئية. وهذا يخلق فرصا اقتصادية جديدة تجذب جيلا جديدا إلى قطاع الزراعة. وأشارت إلى عمل هيئة البيئة في أبوظبي على تطوير مفهوم ميزانية المياه المستدامة، التي تتضمن تكامل كميات المياه الجوفية والمياه المحلاة والمياه المعاد تدويرها، مع تحسين كفاءة الري والتنسيق بين البلدان العربية. واعتبرت أن

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية "يشير إلى الفرص التي من شأنها تعزيز الأمن الغذائي ويقدم لنا أساسا يمكن أن نبني عليه لتحقيق تنسيق إقليمي قوي". وتحدث الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربي ومؤسس منتدى غرب

آسيا وشمال أفريقيا عن دور التعاون الإقليمي في تعزيز الأمن الغذائي، خصوصا مع توقع ازدياد الطلب على الغذاء بنسبة 50 في المائة سنة 2030 نتيجة ازدياد عدد السكان. وأكد أن الاستثمار في البحوث والبنى التحتية، والاستثمارات الزراعية المسؤولة والصديقة

للبيئة مدعومة بسياسات ملائمة ومؤسسات كفأة، يمكن أن تزيد حصة الفرد العربي بنسبة 35 في المائة بحلول سنة 2050. ورأى أن زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمعات الريفية، من خلال تحسين حصولها على تكنولوجيات زراعية محسنة واستثمار في مهاراتها

وتثقيف سكانها، هي ما يجب أن يتصدى له رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والساعون الى تغيير حقيقي: شعارات أقل ومضمون أكبر. وتم عرض فيلم وثائقي أنتجه المنتدى العربي للبيئة والتنمية بعنوان "إطعام 400 مليون عربي".

مشروع دولي لدعم سياسات الأمن الغذائي في المنطقة العربية

حاجاتهم وتناسب أنواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة».

يشار أن المنطقة العربية، والتي تاوي خمسة بالمائة من سكان العالم مع أقل من واحد بالمائة من الموارد المائية المتجددة عالميا، تعد واحدة من أكثر المناطق التي تعاني من ندرة المياه. وعلى الرغم من محدودية توافرها، يزداد الطلب على المياه بشكل مستمر مع النمو السكاني المرتفع في المنطقة (من 93 مليون نسمة في عام 1960 إلى أكثر من 360 مليون في عام 2012).

ويعتبر ضمان الأمن الغذائي للجميع أولوية بالنسبة لكافة بلدان المنطقة العربية. ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي، في بيئة تشهد تقلصا في الموارد المائية، زيادة التكامل الإقليمي وتنسيق السياسات والاستراتيجيات والعمل على تنفيذها على أرض الواقع.

بذكر أن اجتماع البة التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية يعقد مرة في السنة. وتهدف الآلية إلى تحسين وتطوير التنسيق بين برامج عمل مؤسسات الأمم المتحدة في كل منطقة.

بيان اليوم

الخميس

18 دجنبر 2014

العدد7402

منع إشعال المدافئ في باريس

تعتزم السلطات الفرنسية منع إشعال المدافئ ذات المداخن المفتوحة في باريس وضاحتها ابتداء من أول 2015، وذلك بهدف خفض انبعاثات الجزيئات الدقيقة في الهواء.

وتضم منطقة باريس نحو 100 ألف مدفأة ذات مدخنة مفتوحة تتسبب في 25 في المائة من انبعاثات الجزيئات الدقيقة، أي ما يوازي تلك الصادرة عن السيارات. وقد أثار القرار جدلا محموما، خصوصا أنه يؤثر على مهن عدة، بينها تنظيف المدافئ وصيانتها.

الخبير المغربي والدولي

د. حمو العمراني

المغرب آمن غذائيا بفضل

المخطط الأخضر

الدكتور حمو العمراني، خبير مغربي في مجال الموارد المائية والتغيرات بإدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة الدكتور حمو العمراني، أيضا لدى وكالة التنمية والتعاون الألمانية. كانت لنا معه هذه الدرشة القصيرة على هامش المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية المنعقد مؤخرا في العاصمة الأردنية (عمان)

■ كيف تقيمون وضع المغرب على مستوى الأمن الغذائي ؟

■ إن أفق تحقيق الأمن الغذائي في المغرب إيجابي. كما أن الحديث عن الأمن الغذائي في المغرب ليس تنازليا لوجود إمكانات طبيعية وسياسية واضحة المعالم ومؤسسات وكفاءات واعدة. وللمغرب فرصة سانحة للرفع من الإنتاجية من خلال تبني التكنولوجيات الزراعية على مستوى أوسع وتوسيع المجال الزراعي، ورفق مردوبيته، إذ أن هناك مناطق ذات معدل إنتاجية يقل عن المعدل الوطني على الرغم مما تتوفر عليه من مؤهلات كبيرة لرفع الإنتاجية.

■ هل حقق مخطط المغرب الأخضر الرامي المتوخاة منه؟

■ منذ سنة 2008 جاء مخطط المغرب الأخضر لتحفيز القطاع الزراعي وإصلاحه وتعزيز اندماج الزراعة في السوق الدولية ومساهمتها في النمو المستدام، وفق دعامتين تستهدف الأولى ترمي الإنتاجية العالية والمكثفة المرتبطة بالسوق، في حين ترمي الدعامة الثانية إلى تعزيز وضعية المزارعين الصغار عبر تكثيف المحاصيل بالشكل المناسب، وإعادة التحول إلى محاصيل أكثر تكيفا مع الظروف البيئية وطلب الأسواق. إذ يتكون مخطط المغرب الأخضر من 1500 مشروع بحتا تنفيذها إلى أكثر من 10 بلايين دولار حتى عام 2020. وهذا ليس بالهين. إنه مخطط طموح ورائد. ويمكن القول إن المغرب مؤمن غذائيا بفضل هذه الاستراتيجية. كما أن للمغرب تجربة مهمة في الإرشاد الفلاحي، كما هو وارد مخطط المغرب الأخضر، وبذلك يتطلب تفعيلا أكثر لعنصر الإرشاد الفلاحي، كحلقة لنقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المزارع مع وجوب متابعة وتقييم أدائه ونقل المعارف والخبرات وكذا تبني التكنولوجيا من طرف المزارعين.

■ ما هي تحديات ندرة الموارد بالمغرب؟

■ اتخذ المغرب تدابير استباقية لأخطار المناخ عبر تقليص تأثيرات الجفاف وحماية إنتاجية المحاصيل من قبيل بناء السدود ووضع نظم للري وخطط لاستخدامات الأراضي فضلا عن مساعي التأقلم والتأمين على أضرار الجفاف. ثم أن المغرب لا يعاني من ندرة المياه بنفس الحدة التي تعاني منها بعض البلدان العربية، إذ يتوفر على أراض زراعية شاسعة بالمقارنة مع عدد من البلدان. وله رؤية تحدد دور الزراعة في الاقتصاد الوطني وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستساعده لا محالة على تقليص الفجوة الغذائية، لأننا لا نزال مستوردين للحبوب مثل معظم الدول العربية رغم ما تم تحقيقه من تقدم في رفع إنتاجية الهكتار وإنتاجية المتر المكعب من المياه خلال السنوات الماضية.

مؤتمر ليما حول المناخ:

اتفاق اللحظة الأخيرة

تواصلت الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ، الذي استضافته ليما عاصمة البيرو، إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة.

فبعد أسبوعين من المفاوضات وتمديد المحادثات أكثر من 30 ساعة، تبنت الدول بالإجماع إطارا عاما لتعهداتها المقبلة بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، على أن تعلن هذه التعهدات أو «المساهمة الوطنية» قبل قمة باريس حول المناخ في أواخر 2015. وستضع الأمانة العامة لمعاهدة الأمم المتحدة حول تغير المناخ بحلول الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل خلاصة تحدد التعهدات المختلفة. وسيسمح ذلك بقياس الجهود مقارنة بهدف الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض بدرجتين مؤثيتين.

وسيستكمل العمل بعد مؤتمر ليما، استنادا إلى روزنامة اجتماعات وجولات مفاوضات التوصل إلى اتفاق دولي في باريس نهاية 2015، حول كيفية التعامل مع تداعيات تغير المناخ ما بعد 2020.

ويجب أن تعلن الدول «القادرة على ذلك» وقبل نهاية مارس المقبل، تعهداتها التي تسمى «المساهمة الوطنية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة»، فيما يكون يوم 31 مايو الموعد لرفع مشروع نص رسمي إلى الدول الـ 195 الأعضاء في معاهدة الأمم المتحدة حول المناخ.

الطاقة.

وهذه الإمكانيات تثير حماسة الصناعيين في العالم أجمع، لحاجة الدول الأفريقية إلى خبرة واستثمارات المؤسسات الخاصة الأجنبية.

وقال عبدالله كاتني مدير وكالة تنمية المؤسسات في أفريقيا إن "التكنولوجيات إن كانت للمياه والنفائات أو موارد الطاقة المتجددة معقدة جدا وتحتاج إلى استثمارات كبيرة ومهارات".

وقال باتريس فونلادوسا مدير مجموعة فيوليا لأفريقيا والشرق الأوسط الناشطة في الغابون والنيجر وناميبيا وجنوب أفريقيا إنها على سبيل المثال حققت "رقم أعمال في أفريقيا" قدره 1.1 مليار يورو أساسا من المياه وتوزيع الطاقة".

والمجموعة مرشحة أيضا لعدة استدرجات عرض في توغو لمركز طمر وفي غينيا لعقد لتزويد الطاقة الكهربائية. وأعلنت المجموعة الأربعة أنها فازت بعقد لمعالجة مياه منجم ذهب في غانا. ومنافستها الرئيسية هي "سوبر انفايرونمنت" في أفريقيا منذ أكثر من 60 عاما، عبر فرعها

ديغيرمون وتحقق اليوم رقم أعمال يقدر ب700 مليون يورو. وتعتبر المجموعة هذه السوق "واعدة" وترغب في مواصلة نشاطاتها في المياه ومعالجة النفايات لحساب البلدية ومع الزبائن الصناعيين خصوصا في قطاعات النفط والمناجم والغاز. والفرنسيون ليسوا الجهة الوحيدة المتنافسة فشركة واين سوليوشنز الأميركية فازت في يونيو بعقد لجمع ومعالجة النفايات في أبيدجان عاصمة ساحل العاج الاقتصادية. وقال عبدالله كاتني "تنافس الشركات الصينية أيضا الأوروبيين بشراسة". وأضاف "إن الشركات الصغيرة والمتوسطة لها أيضا طموحات وهي قادرة على نقل الكفاءات بسرعة". وشركة اينوفا الفرنسية المتخصصة في بناء مصانع حرق النفايات، ومراكز إنتاج الغاز من النفايات النباتية، أبدت اهتماما بالمعرض لتطبيق مشاريع في ساحل العاج. وقال فرانسوا غوت مدير فرع الشركة "لقد قدمنا عرضا لمشروع لبناء محطة لإنتاج الغاز من النفايات النباتية في القارة" وانتقلنا إلى الجزائر التي قد تصبح جسرا إلى باقي القارة".

والمشكلة الوحيدة في إيجاد تمويل لهذه المشاريع التي تجد الدول صعوبة في تطبيقها. وبالتالي تبقى الهيئات المتعددة الجنسيات مثل البنك الدولي "جهات مانحة أساسية"، وفقا لباتريس فونلادوسا، خصوصا للمشاريع البلدية التي يساهم وجود هذه الجهات في إشاعة الطمأنينة على حسن سير هذه المشاريع وأثارها البيئية.

وفي 2006 ألقت سفينة الشحن بروبو كوالا نفايات سامة في أبيدجان ما تسبب بحسب الأمم المتحدة بوفاة ما لا يقل عن 15 شخصا وتسميم آلاف آخرين.

وكان كلود دوغان المسؤول الكبير في صناعة إعادة التدوير في فرنسا استاجر هذه السفينة وأطلقت بحقه عدة ملاحقات قضائية.

اقتصاد البيئة يجلب المستثمرين إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء

ماري اوكلان (أ.ف.ب.)

يرى الصناعيون في العالم أن أفريقيا جنوب الصحراء التي تشهد نموا اقتصاديا كبيرا هي السوق الجديدة التي يجب استغلالها نظرا لحاجتها لإقامة أنظمة لمعالجة النفايات ومعالجة أفضل لمياه الصرف الصحي والحاجة لحوار الطاقة المتجددة والإمكانات الواعدة في هذه المجال.

والدليل على هذا الاهتمام هو أن ساحل العاج كانت هذه السنة "صيف شرف" على معرض في ليون (شرق وسط فرنسا) مخصص لاقتصاد البيئة.

وقالت ستيفاني غاي-تورييتي مديرة معرض بولوتيك إن "الفرص لتطبيق مشاريع بيئية في أفريقيا ضخمة جدا. والمشاكل الرئيسية هي الحصول على مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات في المدن الكبرى وأيضا في المدن الصغيرة والمتوسطة".

وقال وزير البيئة والتنمية المستدامة في ساحل العاج ريمي. إ. كوادو إن "المعالجة المنظمة لمياه الصرف الصحي تتم في أبيدجان فقط، وفي سائر المناطق تتم بصورة فردية".

والحال نفسها بالنسبة إلى النفايات. وقال الفونس سيهي بي الخبير في معالجة مياه الصرف الصحي لدى الوكالة الوطنية في ساحل العاج لنظافة المدن "اليوم باستثناء أبيدجان ليس هناك سوى مكبات بلدية".

واحد المشاريع الأهم في البلاد يرمي إلى تعزيز إمكانيات جمع ومعالجة النفايات المنزلية في خمس مناطق.

ويصل الاستثمار إلى 14 مليون يورو على ثلاث سنوات.

وتواجه كل دول القارة التحديات نفسها. وقررت وكالة تنمية المؤسسات في أفريقيا بـ40 مليار دولار سنويا الاستثمار اللازمة في مجال المياه و42 مليارا في مجال

